

## شركاء على الدوام

الاحتفال بمرور 30 عامًا على إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واعتماد مبادئ باريس

## نظرة عامة على التواصل

### السياق

يُعد عام 2023 علامة فارقة مهمة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، حيث يتوافق مع مرور 30 عامًا على إرساء الأسس لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

فبناءً على نتائج مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 20 كانون الأول/ديسمبر 1993، تأييداً قوياً لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً "للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية"، المعروفة عموماً باسم مبادئ باريس.

وقد حددت مبادئ باريس التي صاغتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأول مرة في ورشة عمل برعاية الأمم المتحدة، عقدت في باريس، فرنسا، الأدوار والمسؤوليات والمعايير الدنيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يجب اعتبارها لتكون هذه المؤسسات مستقلة وفعالة.

وفي عام 1993 أيضاً، قررت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة آنذاك إنشاء "لجنة تنسيق" لمواءمة عملها وتعزيز تفاعلها مع الأمم المتحدة، فضلاً عن تشجيع إنشاء مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

بالإضافة إلى ذلك، يصادف العام المقبل الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يوفر الأساس لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم.

وتعد هذه الذكرى فرصة للتعرف على إنجازات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مدى السنوات الثلاثين الماضية ؛ وللتفكير في تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساهمتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بالشراكة مع الآخرين ؛ ولتسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها هذه المؤسسات اليوم لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الملحة التي تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ولجذب الانتباه إلى هذه الموضوعات، سيقدم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برنامجاً للتواصل طوال عام 2023، بالتنسيق الوثيق مع أعضاء التحالف العالمي والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشركاء.

### الأهداف

- يروم برنامج التواصل الذي يستمر لمدة عام تحقيق ما يلي:
- زيادة الوعي بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية والتحالف العالمي وتعزيز هذا الدور
  - زيادة الوعي بمبادئ باريس، وإبراز كيفية تنفيذها عملياً وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القوية والفعالة
  - زيادة تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأهمية الشراكات في إحداث تغيير دائم

- تعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيفية دعمه لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق.

### الفئات المستهدفة

تستهدف الحملة الفئات الأساسية التالية:

- **أعضاء التحالف العالمي؛** لتحديث وتجديد الروح الجماعية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وتبادل الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- **الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛** للتواصل وتبادل وجهات النظر الإقليمية بشأن تعزيز وحماية قضايا حقوق الإنسان ذات الأولوية
- **الدول؛** لتسليط الضوء على قيمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتشجيعها على إنشاء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان أو تعزيزها، بما يتماشى مع مبادئ باريس
- **الشركاء من الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛** لتعزيز تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان، لا سيما من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل إحداث التغيير
- **هيئات وآليات الأمم المتحدة؛** لتسليط الضوء على القيمة المضافة التي تساهم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي لحقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ستشمل الفئات الثانوية التي ستستهدفها أنشطتنا التواصلية عامة الجمهور، وخاصة الشباب؛ فضلا عن الجهات المانحة للتحالف العالمي والمانحين المحتملين.

أعضاء التحالف العالمي وشركاؤه	النشرة الإخبارية للتحالف العالمي	البريد الإلكتروني للتحالف العالمي	وسائل التحالف العالمي للتواصل الاجتماعي	الموقع الإلكتروني للتحالف العالمي	
					أعضاء التحالف العالمي
					الشبكات الإقليمية
					الشركاء
					الدول
					هيئات وآليات الأمم المتحدة
					المانحون الفعليون والمانحون المحتملون
					الجمهور العام والشباب

بالإضافة إلى كونهم فئة مستهدفة للتواصل الذي سيقوم به التحالف العالمي في الذكرى الثلاثين لمبادئ باريس، سيتم تشجيع أعضاء التحالف العالمي والشبكات الإقليمية وشركاء التحالف العالمي على مشاركة الرسائل الرئيسية والمحتويات الأخرى من خلال مواقعهم الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الاتصال الأخرى الخاصة بهم.

### إنشاء محتوى

لتنفيذ برنامج التواصل، سيقوم التحالف العالمي بإعداد مجموعة من المواد التي سيتم نشرها على قنوات التواصل الرئيسية (موقع الويب، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والنشرات الإخبارية). كما سيتم مشاركتها مع أعضاء التحالف العالمي والشركاء لنشرها على قنوات التواصل الخاصة بهم.

سيتم إنشاء صفحة منفصلة على موقع التحالف العالمي لتجميع كل المعلومات والمواد المتعلقة بالذكرى السنوية، بما في ذلك: الفيديو الترويجي؛ المقالات الإخبارية ومنشورات المدونات؛ وروابط لملفات البودكاست ومحتوى الوسائط الاجتماعية؛ وملف مضغوط يحتوي على مواد أساسية ووسائل أخرى.

### الرسائل الأساسية (انظر الملحق الأول)

سيتم إعداد سلسلة من الرسائل الأساسية لتوجيه جهود التواصل الخاصة بالتحالف العالمي وأعضائها. ستركز هذه الرسائل الأساسية على الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي لإحداث التغيير على المدى الطويل، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما ستسلط الضوء على أهمية مبادئ باريس في تأمين وتعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليتها.

يتم تقاسمها: موقع التحالف العالمي وبريده الإلكتروني

### وسائل الحملة

سنقوم بتصميم ونشر وسائل الحملة بجميع لغات التحالف العالمي لمشاركتها مع أعضاء التحالف العالمي والشبكات الإقليمية والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك: الشعار، والملصق، والبطاقات البريدية، واللافتات، وبطاقات الوسائط الاجتماعية، والمذكرات، والأقلام، وحقائب اليد، إلخ.

شعار الذكرى الثلاثين لإنشاء تحالف العالمي

يتم تقاسمه: موقع التحالف العالمي وبريده الإلكتروني ونشاطاته

### فيديو ترويجي

سيتم إنتاج مقطع فيديو قصير - مدته دقيقتان - لتقديم الذكرى الثلاثين وعرض مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها "شريكا من أجل التغيير". وسيعرض الفيديو قادة حقوق الإنسان من المؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان والدول وهيئات الأمم المتحدة. وسيتم عرض ما بين ستة وثمانية أفراد في الفيديو، وسيتم اختيارهم مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتنوع الإقليمي.

سيُطلب من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مشاركة وجهات نظرهم حول الأسئلة التالية:

- كيف غيرت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؟
- ما الذي يجعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "شريكا قويا على الدوام" على المستوى الوطني؟
- لماذا تعتبر مبادئ باريس أساساً مهماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القوية والفعالة؟

يتم تقاسمه: موقع التحالف العالمي ووسائله للتواصل الاجتماعي ونشرته الإخبارية ونشاطاته

### المدونات الصوتية

سيتم إعداد سلسلة من المدونات الصوتية "استراحة قهوة" (5-10 دقائق) انطلاقاً من مقابلات مسجلة مع رؤساء / مفوضي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاليين والسابقين ورؤساء التحالف العالمي الحاليين والسابقين وشخصيات بارزة أخرى في مجال حقوق الإنسان. وستركز هذه المدونات الصوتية على "السبب" الذي يحرك عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأشخاص الذين يعملون فيها، بالإضافة إلى أمثلة عملية لكيفية عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كعوامل للتغيير وتأثير ذلك. وسيتم تسجيل معظم هذه المقابلات خلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي، الذي سيعقد في جنيف في آذار/مارس 2023.

يتم تقاسمها: موقع التحالف العالمي ووسائله للتواصل الاجتماعي ونشرته الإخبارية

### المقالات الإخبارية / منشورات المدونة

سيتم إعداد سلسلة من المقالات و/أو منشورات المدونات (800-1000 كلمة) انطلاقاً من المقابلات المسجلة خلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي.

يتم تقاسمها: موقع التحالف العالمي ووسائله للتواصل الاجتماعي ونشرته الإخبارية

### الفيديوهات الرسومية

سيتم إعداد سلسلة من مقاطع الفيديو الرسومية القصيرة (60-90 ثانية) حول مواضيع الذكرى السنوية، بما في ذلك: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان للجميع" ؛ "ما هي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟" ؛ "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: PartnersForGood#" ؛ "مبادئ باريس: تعزيز الاستقلالية" ؛ "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: اعتماد قوي". سيتم تضمين مقاطع الفيديو ضمن سلسلة وسائط اجتماعية حول كل موضوع.

يتم تقاسمها: موقع التحالف العالمي ووسائله للتواصل الاجتماعي ونشرته الإخبارية

### محتوى وسائل التواصل الاجتماعي

سننشر محتوى متعلقاً بالحملة على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالتحالف العالمي اعتباراً من أواخر شباط/فبراير. سنشجع أعضاء التحالف العالمي والشبكات الإقليمية والشركاء على مشاركة هذا المحتوى، الذي سيتضمن:

- بطاقات وسائل التواصل الاجتماعي / فيديوهات رسومية حول مواضيع رئيسية (انظر أعلاه)
- مقالات إخبارية / تدوينات
- 60 ثانية من مقاطع الفيديو مع قادة حقوق الإنسان (بما في ذلك تلك التي تم تصويرها خلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي)

• الأحداث القادمة

الوسم: #PartnersForGood #ParisPrinciples #30thAnniversary

### حدث إعلامي

سيستضيف التحالف العالمي، بالشراكة مع الآخرين، حدثًا إعلاميًا للفت الانتباه إلى مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأنظمة الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان. وسيكون هذا الحدث الإعلامي جزءًا من المؤتمر الدولي للتحالف العالمي، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسيوفر بيان قوي للمؤتمر الأساس الموضوعي لإشراك الصحفيين الرئيسيين وضمان التغطية الإعلامية للقضايا ذات الصلة. يمكن صياغة افتتاحية رأي لرئيسة التحالف العالمي ومشاركتها مع وسائل الإعلام الرئيسية.

### الملحق الأول - الرسائل الرئيسية

في الوقت الذي تعد فيه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هيئات جديدة نسبيًا، فإن الدعوة الأولى لتشكيل "لجان محلية لحقوق الإنسان" يعود تاريخها إلى عام 1946 من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من التشجيع المتزايد من هيئات الأمم المتحدة على مدى العقود التالية، فإن التقدم في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كان بطيئًا. وبحلول عام 1990، كان هناك أقل من 20 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

في تشرين الأول/أكتوبر 1991، التقى ممثلو المؤسسات الوطنية القائمة في باريس، فرنسا. وكانت نتيجة حلقة العمل التي عقدت هناك واستمرت لثلاثة أيام هي إعداد المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية. وأصبحت هذه المبادئ معروفة باسم مبادئ باريس، التي تحدد الأدوار والمسؤوليات والمعايير الدنيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يجب اعتبارها مستقلة وفعالة.

وحظيت مبادئ باريس بتأييد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1992 والجمعية العامة في عام 1993. وقد أعطى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام 1993<sup>1</sup>، دفعة قوية إضافية لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس.

وتأسس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>2</sup> في عام 1993 بهدف إنشاء ودعم وتعزيز وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وكصوت واحد لها. وبدأ التحالف العالمي بـ 12 عضوًا<sup>3</sup>، وخلال الثلاثين عامًا الماضية، تضاعف هذا العدد بعشرة أضعاف<sup>4</sup>.

### الرسائل الرئيسية

#### 1. تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان

- الدول ملزمة باحترام حقوق الإنسان لجميع الناس داخل حدودها وحمايتهم وإعمال التمتع الكامل بها. وتتحمل هذه المسؤولية عندما تصبح طرفًا في معاهدة حقوق الإنسان وبموجب القانون الدولي العرفي.

<sup>1</sup> قرار الجمعية العامة 134/48

<sup>2</sup> كانت تُعرف سابقًا باسم لجنة التنسيق الدولية لمؤسسات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

<sup>3</sup> المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أستراليا والكاميرون وكندا والدنمارك وفرنسا والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا والفلبين والسنغال وتوغو

وتونس

<sup>4</sup> العضوية الحالية متاحة على: <https://ganhri.org/membership/>

- تعتبر الدول مسؤولة عن أدائها في مجال حقوق الإنسان بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومن خلال المراجعات الدورية من قبل هيئات معاهدات حقوق الإنسان.
- المشورة التي تقدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الدول بشأن تأثير القوانين والسياسات والممارسات على حقوق الإنسان تساعد الدول على الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

## 2. تحدد مبادئ باريس معيارًا للمؤسسات الوطنية المستقلة والفعالة

- تحدد مبادئ باريس المعايير الدنيا التي يجب أن تستوفيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى تعتبر مستقلة وذات مصداقية. وتشترط أن يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الولاية الواسعة؛ والتعددية في العضوية؛ والوظائف الواسعة؛ والصلاحيات الكافية؛ والموارد الكافية؛ وطرقًا تعاونية؛ وتفاعلاً مع الهيئات الدولية.
- يجري التحالف العالمي عملية اعتماد قوية لتقييم مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس. تتم مراجعة كل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان كل خمس سنوات وفي حال وجود ظروف استثنائية. ويتمثل الهدف في دعم امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نحو كامل لمبادئ باريس.
- تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس معتمدة في المركز "ألف"؛ أما تلك التي تمتثل جزئيًا فتكون معتمدة في المركز "باء". ويضم التحالف العالمي حاليًا 120 عضوًا: 89 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة في المركز "ألف" و31 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة في المركز "باء".

## 3. تبني المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شراكات بناءة واستراتيجية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الملحة

- تعد قضايا حقوق الإنسان معقدة ويتزايد عدد القضايا الأكثر إلحاحًا والتي تعبر الحدود الوطنية. وتعد الشراكات ضرورية لمواجهة هذه التحديات ودفع التغيير على المدى الطويل، وخاصةً لدى المجتمعات المعرضة لانتهاكات حقوق الإنسان.
- تدعو مبادئ باريس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى العمل بشكل تعاوني والتفاعل مع مجموعة واسعة من المجموعات في المجتمع المحلي، بما في ذلك مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. كما تتفاعل العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا مع قطاع الأعمال والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.
- يمكن أن تتخذ هذه الشراكات أشكالًا عديدة، بما في ذلك التعاون في مجال التثقيف على حقوق الإنسان، والبحث، والمساعدة في التحقيقات، والمناصرة المشتركة لإصلاح القوانين والسياسات والممارسات.

## 4. تعزز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشفافية والمساءلة والتنمية المستدامة

- تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على بناء مجتمعات عادلة ومنصفة وشاملة للجميع. ومع ذلك، فمن الضروري أن تعطي الأولوية لتلك المجموعات التي تواجه خطرًا متزايدًا من انتهاكات حقوق الإنسان.
- تلعب المؤسسات المتوافقة مع مبادئ باريس دورًا رئيسيًا في رصد وضع المحرومين من حريتهم (البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مادة 18) ورصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مادة 33). كما أنها تعزز الشفافية والمساءلة نيابة عن أولئك الذين هم في حالات الهشاشة.
- تساعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدول على ضمان دمج حقوق الإنسان في النهج الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد إنشاء وتعزيز مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان متوافقة مع

مبادئ باريس أيضاً مؤشراً من مؤشرات **الهدف 16** من أهداف التنمية المستدامة ("السلام والعدل والمؤسسات القوية") الذي يُقاس على أساسه تقدم الدول.

- 5. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي شريك موثوق به للمجتمع الدولي**
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي شريك موثوق به للنظام الدولي لحقوق الإنسان، وتتحدث بمصداقية وسلطة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وبعض هيئات الجمعية العامة وعدد متزايد من مننديات الأمم المتحدة.<sup>5</sup>
  - تساهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً في الاستعراض الدوري الشامل وعمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.<sup>6</sup>
  - تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني على متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة. ويساعد ذلك الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
  - من خلال التحالف العالمي، تتحدث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصوت قوي وموحد حول قضايا حقوق الإنسان الملحة - بما في ذلك تغير المناخ والهجرة والمدافعين عن حقوق الإنسان - وتدعو إلى التغيير الإيجابي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- 6. تتحمل الدول مسؤولية إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها**
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئات فريدة ومستقلة، أنشأتها الدولة بموجب التشريع أو بموجب الدستور، وتتمتع بصلاحيات ووظائف لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
  - من خلال توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ومن خلال قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، تشجع الأمم المتحدة الدول باستمرار على إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس.
  - يدعم التحالف العالمي وشركاؤه من الأمم المتحدة على المدى الطويل - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدول بالمشورة بشأن إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
  - تتحمل الدول مسؤولية حماية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من التهديدات والأعمال الانتقامية التي تتزايد في جميع المناطق، بسبب العمل الذي تقوم به وفقاً لولايتها. وتشجع الأمم المتحدة الدول باستمرار على الوفاء بهذا الالتزام.

<sup>5</sup> تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة في المركز "ألف" بحقوق مشاركة مستقلة.

<sup>6</sup> جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على المساهمة في عمل هذه الهيئات والعمليات وتشجع على فعل ذلك.